اقتصاد

تونس: ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

سجلت السندات التونسية أمس الثلاثاء، عملية بيع غير مسبوقة في السوق المالية العالمية بسبب المخاطر العالية التي يواجهها الدين التونسي ومخاوف الدائنين من تخلف البلاد عن سداد أقساط القروض أو إعادة الجدولة.

وذكرت وكالة «بلومبيرغ» أمس، أن البيانات أظهرت أن سندات 2023 التي يصدرها رسميا البنك المركزي تراجعت ليجري تداولها بـ78 سنتا مسجلة انخفاضا قياسيا جديدا وعملية بيع غير مسبوقة في السوق المالية.

وقال الخبير المالي، نادر الحداد، إن السندات التونسية تتعرض إلى ضغوط تاريخية لم تشهدها البلاد سابقا بسبب ارتفاع مخاطر التخلف البلاد عن سداد الديون، منبها إلى مواصلة انحدار قيمة السندات ومخاطر ذهاب البلاد إلى مرحلة الإفلاس الاقتصادي.

وأضاف الحداد في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تونس أصبحت بلدا عالي المخاطر ما يفسر الهبوط القياسي لسعر السندات، مشيرا إلى أن أي خروج للبلاد على السوق المالية الدولية لتعبئة موارد خارجية سيكلفها نسبة فائدة لا تقل عن 20 بالمائة، وفق تقديره. ويأتي الضغط على السندات التونسية بعد خفض وكالة التصنيف السيادي «موديز» لتصنيف تونس إلى مستوى «سي إيه إيه»1 مع أفق سلبية. وخفضت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» درجة تونس مع آفاق سلبية، وتراجع من «بي3» إلى «سي إيه إيه1» ما يعني أن الثقة الممنوحة للمالية التونسية قد تقلصت، علما أن تشكيل الحكومة الجديدة «سيفتح الطريق أمام مفاوضات جديدة مع المقرضين الرسميين»، بحسب «موديز».

وتعتزم تونس التداين المباشر من السعودية والإمارات لسداد ثغرة الموازنة المقدرة بنحو 3,2 مليارات دولار.

وقال المدير العام للتمويل والمدفوعات الخارجية في البنك المركزي، عبد الكريم لسود، لوسائل إعلام محلية إنه «سيتم فتح الباب لتعبئة موارد الدولة عن طريق التعاون الدولي» وأكد المسؤول بالبنك المركزي «وجود نقاشات متقدمة جدا مع كل من السعودية والإمارات من أجل تعبئة موارد الدولة».

ومطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، أعرب البنك المركزي عن «عميق انشغاله بالنظر إلى دقة الوضع المالي الحالي». ودعا مجلس البنك إلى ضرورة «التعجيل في إعطاء إشارات واضحة للمستثمرين المحليين والأجانب».

ونهاية شهر سبتمبر/ أيلول المالي تعرضت السندات التونسية لضغط عال وبلغت تكلفة التأمين ضد مخاطر تخلفها عن السداد مستوى قياسيا، مع استمرار تصاعد المخاوف بشأن الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد.

وذكرت وكالة «رويترز» حينها أن البيانات «أظهرت أن سندات 2024، التي يصدرها رسميا البنك المركزي للبلاد، تراجعت نحو سنت ليجرى تداولها عند 83,535 سنتا باليورو. (اليورو= 3,2787 دنانير تونسي).

وأظهرت بيانات من «آي إتش إس ماركت» أن مبادلات مخاطر التخلف عن سداد الائتمان لأجل 5 سنوات قفزت إلى 840 نقطة أساس، بزيادة 22 نقطة أساس، عن إغلاق أول من أمس، وأكثر من مثلي مستوياتها في بداية العام.

وحسب مراقبين، فإن الإجراءات الأحادية التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد في 25 يوليو/ تموز الماضي، انعكست سلباً على الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد.

انخفاض إنتاج الفحم

أظهرت بيانات الهيئة الوطنية للإحصاء أن إنتاج الفحم الخام للصين انخفض 0,9 بالمائة على أساس سنوي ليبلغ 330 مليون طن في الشهر الماضي. وذكرت البيانات أن حجم الإنتاج انخفض 1,8 بالمائة عن الشهر المماثل في عام 2019.

واستوردت البلاد 32,88 مليون طن من الفحم في سبتمبر بزيادة 76 بالمائة على أساس سنوي. وفي الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى سبتمبر/ أيلول هذا العام، أنتجت الصين 2,93 مليار طن من الفحم الخام بزيادة 3,7 بالمائة على أساس سنوي، وارتفعت النسبة 3,6 نقاط مئوية عنها في الفترة المماثلة في عام 2019. وخلال الشهور التسعة الماضية، استوردت الصين 230,4 مليون طن من الفحم بانخفاض 3,6 بالمائة على أساس سنوي.

(Getty)

أردوغان محافظاً للبنك المركزي التركي

مصطفى عبد السلام

لا أميل إلى التوقعات والتكهنات عند الحديث عن سعر صرف العملات، لأسباب منها أن العملات تشبه البورصات ومن الصعب توقع تحركاتها وموعد تذبذبها أو انهيارها أو قفزاتها، فحركة الاثنين ترتبط بعوامل كثيرة.

العملات مثلا تتوقف حركتها على الطلب والعرض وإيرادات الدولة من النقد الأجنبي والعجز في الميزان التجاري واحتياطي البنك المركزي وحجم الالتزامات المستحقة على الدولة سواء لأغراض الديون أو الواردات. وهناك العوامل النفسية والشائعات والمضاربات، واستهداف العملات من أطراف خارجية وما تُسمى بحرب العملات، وسعي دول للإضرار بعملات الدول المعادية لها والتأثير سلبا على اقتصادها ومركزها المالي وبيئة الاستثمار بها... أما بالنسبة للبورصات، فإن تحركاتها تخضع للحالة الاقتصادية للدولة وأرباح الشركات، وقوة الشركة وسمعتها وثقة السوق بها وغيرها.

ورغم التحفظ على التكهنات المتعلقة بالعملة، إلا أنني توقعت استمرار تهاوي الليرة التركية، بل وحددت رقما لسعر الدولار من المتوقع أن يصل إليه وهو 10 ليرات قبل نهاية العام. حدثت التوقعات منذ شهور، وقتها كان سعر الدولار أقل من 8 ليرات، واستغرب الأصدقاء التوقعات خاصة مع تحسن مؤشرات الاقتصاد التركي وطفرات الصادرات وعودة الحيوية لقطاع السياحة، والتقارب التركي ـ الخليجي.

وبنيت توقعاتي المتشائمة نحو الليرة على أسباب منها استمرار الضغوط التي يمارسها أردوغان على البنك المركزي لخفض الفائدة، وعزل 3 محافظين للبنك في فترة لا تتجاوز 3 سنوات، وغض الحكومة الطرف عن تراجع الليرة للاستفادة من الخطوة في زيادة الصادرات.

ومن بين الأسباب كذلك الضغوط الخارجية العنيفة التي تعرضت لها الليرة، فهناك محاولات حثيثة من دول لإثارة الاضطرابات في سوق الصرف التركي وإحداث فوضى به لإثارة فزع المستثمرين الأجانب والأتراك، ودفع الأموال الساخنة والاستثمارات الأجنبية نحو الهروب، وتخويف رجل الشارع من موجة تضخم.

وهناك أسباب أخرى متعلقة بالوضع السياسي التركي بشكل عام والمواجهات التي خاضتها الدولة ضد الإرهاب والانقلاب العسكري في الداخل، أو اضطرابات شمالي سورية والعراق، أو الخلافات الحادة مع اليونان وقبرص وروسيا وفرنسا وألمانيا، وكذا مع الولايات المتحدة خاصة خلال فترة رئاسة دونالد ترامب.

الليرة التركية مرشحة للتراجع، والحل هو أن يترك أردوغان البنك المركزي يدير سوق الصرف والسياسة النقدية طبقا للمعايير والأسس الفنية السليمة المتعارف عليها، أو أن ينصب نفسه محافظا للبنك المركزي.

أخبار

بريطانيا: 5 آلاف إسترليني لكلّ أسرة

تعتزم وزارة الخزانة البريطانية تقديم 450 مليون جنيه إسترليني لتركيب 90 الف مضخة حرارية كهربائية على مدى السنوات الثلاث المقبلة، مع مساعي الوصول إلى هدف الحياد الكربوني بحلول 2050. وأعلنت الحكومة خطة لتقديم منحة بقيمة 5 آلاف إسترليني لكل اسرة، في إطار حزمة تمويل اوسع بقيمة 3,9 مليارات جنيه إسترليني، مصممة للمساعدة في إزالة الكربون من المنازل. وتمثل المنازل في المملكة المتحدة اكثر من خمس إجمالي انبعاثات ثاني اكسيد الكربون، مع مساهمة رئيسية من جانب أنظمة التدفئة بالغاز. وتعمل إدارة بوريس جونسون على تقديم حوافز للمواطنين لتركيب أنظمة تدفئة منخفضة الكربون.

روسيا تفرض غرامة على «غوغل»

أكدت روسيا أنّها تتجه لتغريم «غوغل» نسبة مئوية من إيراداتها السنوية في موسكو، بسبب إخفاقها المتكرر في حذف ما يعتبر محتوى غير قانوني. وقالت الهيئة الروسية للرقابة على الاتصالات «روسكومنادزور» في بيان نقلته «رويترز» إنّ «غوغل» اخفقت في سداد 32,5 مليون روبل (458,1 الف دولار) كعقوبات مطبقة عليها هذا العام. واوضحت انّها تسعى في الوقت الراهن لتغريم شركة التكنولوجيا نسبة مئوية تتراوح ما بين 5% و20% من إيراداتها السنوية في روسيا وهو ما قد يصل إلى 240 مليون دولار. وكثفت روسيا الضغط على شركات التكنولوجيا الاجنبية، إذ تسعى لفرض سيطرة اكبر على الإنترنت في البلاد.

صندوق النقد الدولي يخفض نمو آسيا

خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو الاقتصادي لآسيا هذا العام، وحذر من أن موجة جديدة من إصابات «كوفيد-19»، واضطرابات سلسلة التوريد، وضغوط التضخم؛ تشكل مخاطر سلبية على التوقعات. وفي تقرير بشأن التوقعات الإقليمية، خفض الصندوق توقعات النمو الاقتصادي لآسيا هذا العام إلى 6,5%، بانخفاض 1,1% عن توقعاته في ابريل/نيسان الماضي، مع تأثير ارتفاع حالات متغير «دلتا» على الاستهلاك وإنتاج المصانع. بينما رفع الصندوق توقعاته للنمو في آسيا لعام 2022 إلى 5,7% من 5,3% المتوقعة في ابريل، مما يعكس التقدم في التطعيمات.

قطر تستحدث وزارة للبيئة والتغيّر المناخي

الدوحة ـ **العربي الجديد**

استحدثت قطر وزارة للبيئة والتغيّر المناخي، وذلك في إطار تعديل وزاري واسع أصدره الأمير تميم بن حمد آل ثاني، الثلاثاء، وشمل زيادة عدد الوجوه النسائية ورفع عدد الوزارات من 16 إلى 21 وزارة بعد فصل وزارات الثقافة عن الرياضة والشباب، والاتصالات عن المواصلات وتكنولوجيا المعلومات، والبيئة عن البلدية، والعمل عن التنمية الاجتماعية. وبحسب التعديل فقد تم تعيين فالح بن ناصر بن أحمد بن علي آل ثاني وزيراً للبيئة والتغيّر المناخي.

وجاء التعديل الوزاري في قطر باستحداث الوزارة قبل أيام من مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ «كوب 26»، المقرر عقده في مدينة غلاسكو البريطانية خلال المدة من 31 أكتوبر/ تشرين الأول إلى 12 نوفمبر/ تشرين الثاني ويبحث قضايا عدة منها خفض الانبعاثات وتشجيع الطاقة النظيفة والتخلص من استخدام الفحم تدريجياً بحلول 2030. وتقول قطر إنها تولي اهتماماً كبيراً بالبيئة والتغيّر المناخي، وقد أقرّ مجلس الوزراء القطري مؤخراً الخطة الوطنية للتغير المناخي، والتي جاءت التزاماً من الدوحة بمكافحة التغير المناخي من خلال تنويع اقتصادها وبناء القدرات واستغلال الموارد الطبيعية بشكل أمثل، وسنّ التشريعات والأنظمة اللازمة لذلك. وجرى تطوير الخطة الوطنية القطرية بشأن تغيّر المناخ بالتنسيق مع أكثر من 50 جهة داخل الدولة، ووضعت هذه الخطة أهدافاً على المستوى الوطني لمواجهة التغير المناخي من خلال أكثر من 35 مبادرة للتخفيف وأكثر من 300 مبادرة للتكيف. كذلك تتضمّن الخطة مشروعات وطنية قائمة تتبنّى إجراءات ملموسة للحدّ من الانبعاثات، بإنشاء أكبر محطة احتجاز للكربون وتخزينه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحسين كفاءة معالجة الهيدروكربون، وإطلاق برنامج ترشيد لخفض استهلاك الكهرباء والمياه، والقيام بإنشاء محطة للطاقة الشمسية بطاقة 800 ميغاواط. وكان فالح بن ناصر آل ثاني وزير البيئة والتغيّر المناخي يرأس قبل توليه منصبه لجنة قطر للأمن الغذائي، وله خبرة تصل إلى 19 عاماً في المجال الزراعي والبيئي، وكذلك في إدارة الثروة المائية وإدارة المشروعات الاستثمارية لدى وزارة البلدية والبيئة، كما شغل منصب وكيل وزارة لشؤون الزراعة والثروة السمكية منذ عام 2005 وترأس اللجنة الدائمة للثروات المائية الحية واللجنة الدائمة لشؤون المزارع والآبار منذ عام 2006.

اسواق صرف

شبح إفلاس ما بقي من قطاعات اليمن

بات شبح الإفلاس يطارد التجّار وأصحاب المهن في ظل تواصل تدهور العملة اليمنية رغم الإجراءات الحكومية المكثّفة لوقف نزيف الريال

عدن ـ **محمد راجح**

يتواصل مسلسل اضطراب العملة اليمنية بوتيرة عالية منذ مطلع العام الحالي مع تجاوز سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية مستويات قياسية في ظل عجز وارتباك حكومي ومصرفي في السيطرة على عملية الانهيار المتواصلة وتلافي تبعاتها الكارثية على كافة المستويات الاقتصادية والمعيشية والإنسانية. ولم تعد المشكلة تكمن بالنسبة لكثيرين في اليمن، خصوصاً القطاع التجاري والأعمال والمهن والحرف، في تدهور سعر صرف الريال اليمني والذي أصبح عملية مألوفة خلال الفترة الماضية، بل في الاضطراب الحاصل وتغير سعر الصرف من يوم لآخر، وفي كثير من الأيام مؤخراً يتغير أكثر من ثلاث مرات في اليوم. ويشكو تجار ومهنيون وحرفيون يكافحون للإبقاء على أعمالهم ومصدر رزقهم من الإفلاس والاندثار، من فوارق سعر الصرف اليومية التي أصابتهم بالارتباك وتعطيل أعمالهم ومهنهم وتكبيدهم خسائر فادحة نتيجة عدم استقرار سعر صرف العملة عند مستوى محدد على الأقل لأيام قليلة. يقول مالك ورشة حدادة في تعز جنوب غربي اليمن، محمود العليمي، لـ«العربي الجديد»، إن انهيار العملة أصبح أمراً واقعاً ويتم العمل على التكيف معه بقدر المستطاع، لكن المشكلة وفق تعبيره تختصر في «أننا نصبح على سعر ونمسي على سعر»، وهو ما يجعلهم في حالة استنفار دائمة.

أما تاجر الأخشاب ومواد البناء محمد العريقي، فيؤكد في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن كثيراً من المعاملات والصفقات اليومية التي تجري في قطاع الأعمال يتم إلغاؤها بسبب تغير سعر الصرف أكثر من ثلاث مرات يومياً، وبعضها تكون نافذة وغير قابلة للإلغاء مع تغير سعر الصرف، وهو ما يؤدي إلى تحمل كثير من التجار والحرفيين والمهنيين تكاليف وخسائر باهظة فوارق صرف العملة المحلية.

ويرى مواطنون وعمال أن الجهات العامة الحكومية تقف مكتوفة الأيدي ومشاهدة الجحيم الذي تكتوي بناره غالبيتهم بسبب انهيار العملة وتبعاته الكارثية على وضعيتهم المعيشية وما تبقى من دخل محدود تعيش عليه أسرهم وأولادهم.

وحسب العامل في ورشة تجارة، فوزي أمين، لـ«العربي الجديد»، فإن أجرته اليومية متوقفة عند مبلغ يقدر بنحو 6000 ريال والذي تقل قيمته كل يوم بسبب وضعية العملة وسعر الصرف، بينما لا يستطيع مالك ورشة النجارة التي يعمل فيها تحسين أجره لنفس السبب المتمثل في انهيار الريال وعدم استقرار سعر الصرف.

وكان الريال اليمني قد سجّل، السبت الماضي، انهياراً قياسياً أمام العملات الأجنبية، حيث لامس حاجز 1400 أمام الدولار الواحد في المناطق الخاضعة لنفوذ الحكومة المعترف بها دولياً. وقالت مصادر لـ«العربي الجديد» في تصريحات سابقة إن الإجراءات الحكومية ساهمت في تحسن طفيف الأحد الماضي، عندما سجل الريال 1350 أمام الدولار الواحد، فيما عاود الارتفاع في بعض المحافظات.

> الإجراءات الحكومية تعجز عن وقف نزيف العملة المحلية

ويلاحظ تنامي الغضب الشعبي والسخط والاحتجاجات والاحتقانات من وطأة التبعات الكارثية الناتجة عن انهيار العملة واضطرابها وعدم استقرار سعر الصرف والتي حولت حياة اليمنيين إلى جحيم وعدم قدرة غالبية السكان على مواجهة التزاماتهم المعيشية والخدمية من غذاء ودواء ومياه وكهرباء وإيجارات المساكن.

ولمواجهة هذا الغضب المتنامي، سارعت الحكومة اليمنية والسلطات المحلية في بعض المحافظات إلى الإعلان عن إجراءات متعددة تختلف من مناطقة لأخرى للتصدي لتبعات انهيار العملة وتخفيف حدتها على المواطنين. في هذا الصدد، وجه محافظ عدن، أحمد لملس، ملاك العقارات بمنع تأجير المساكن بالعملة الصعبة الدولار والريال السعودي والتهديد بمعاقبة المخالفين لهذه التوجيهات استناداً إلى نتائج اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 9 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري والتي قضت إحداها بعدم قانونية أي عقود أو تعاملات بالعملة الأجنبية واقتصار التعامل الداخلي على العملة الوطنية بما فيها إيجارات العقارات التي تشكل مصدراً للطلب على العملة الصعبة، إضافة إلى معالجة الآثار الناجمة عن فرض إيجارات العقارات السكنية والتجارية بالعملة الصعبة من أعباء وتكاليف باهظة فاقمت من معاناة المواطنين والمستأجرين من القطاع التجاري.

كما وجه محافظ عدن بمنع دخول منتجات المياه المعدنية القادمة من مناطق سيطرة الحوثيين، في حين وجه محافظ تعز، نبيل شمسان، مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة بوقف أي خصومات أو استقطاعات من مرتبات الموظفين. وأقر اجتماع مشترك للحكومة والبنك المركزي اليمني، حزمة من الإجراءات العاجلة لوقف تراجع العملة الوطنية، في إطار التكامل بين السياسة المالية والنقدية، وبما يؤدي إلى السيطرة على أسعار الصرف وانعكاساته الخطيرة على معيشة وحياة المواطنين.

وأكد الاجتماع على دعم الحكومة للإجراءات التي اتخذها البنك المركزي بإيقاف تراخيص مزاولة أعمال الصرافة لعدد من الشركات ومنشآت صرافة غير ملتزمة بقانون تنظيم أعمال الصرافة وتعليمات البنك المركزي، وإحالتهم إلى جهات الاختصاص (القضائي والأمني) لاستكمال عملية تنفيذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم، والتشديد على أهمية استمرار اتخاذ كل الإجراءات الهادفة لمنع الاختلالات والمضاربة في سعر الصرف والإضرار بحالة الاستقرار في السوق.

كما أوقفت الحكومة كافة التحويلات عبر الشبكات المالية الداخلية وتكليف البنك المركزي اليمني بعملية للتنفيذ وتقييم الوضع بشكل مستمر، والعمل على التطبيق الصارم لقانون شركات الصرافة، وما يتضمنه من إجراءات الفحص والتدقيق في العمليات المالية أولاً بأول.

وكان البنك اليمني في عدن قد أصدر أعمال الصرافة وتعليمات البنك المركزي، وإحالتها إلى جهات الاختصاص.

ويصف الخبير المصرفي عبد الباري صالح، في حديث لـ«العربي الجديد»، هذه الإجراءات بالمخدرة والمسكنة لمشاكل متضخمة لم تعد السلطات الحكومية في الظروف الراهنة قادرة على التعامل معها وضبطها، إذ لا تهدف إجراءاتها الحالية إلى التجاوب مع المطالب الشعبية واحتواء الغضب المتنامي لليمنيين بسبب معاناتهم من انهيار العملة، بل لتنفيذ مطالب واشتراطات صندوق النقد لاستيعاب الأزمة.

ويلمح صالح إلى تغافل الحكومة عن مؤثرات مهمة برزت مؤخراً وانعكست على مضاعفة الأزمات الاقتصادية والنقدية والمتمثلة بالمعارك الدائرة في مأرب، وتأثير أي تقدم للحوثيين على سوق الصرف. وتضمنت القرارات الحكومية الأخيرة تنفيذ حزمة إجراءات لترشيد فاتورة الاستيراد وتنظيم الطلب على العملة الصعبة لتغطية عمليات الاستيراد للاحتياجات الأساسية وبما يتواكب مع الاحتياجات والوضع المالي والاقتصادي. كما تم إلزام وزارة الصناعة والتجارة والجهات ذات العلاقة بتقديم قائمة بالسلع الكمالية المقترحة الممكن تعليق استيرادها لمنع استنزاف العملة الصعبة وخيارات التعامل معها، وتشديد الإجراءات في المنافذ لمنع عمليات تهريب العملة الأجنبية، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال ذلك، وحصر نقل المبالغ إلى الخارج وفقاً لآلية يقرها البنك المركزي اليمني في عدن، وبما يساعد البنوك التجارية وفقاً لمعايير الإفصاح والامتثال.

ومنذ نحو 3 شهور، بدأت العملة اليمنية مسلسل الانهيار القياسي، وذلك عندما تجاوز الريال حاجز 1000 أمام الدولار الواحد للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب قبل 7 سنوات، وسط ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الغذائية. وعجزت المعالجات الحكومية، التي تأتي كردود فعل متأخرة، عن معالجة الانهيار الاقتصادي، وسط اتهامات لجماعة الحوثيين ومضاربين بالوقوف وراء الأزمة، خصوصاً أن أسعار الصرف في صنعاء ما زالت مستقرة عند 600 ريال أمام الدولار الواحد منذ مطلع العام الجاري. وحسب مراقبين يتوقع أن يتواصل تدهور العملة المحلية في حال استمرار الانقسام المالية وتصاعد المعارك العسكرية.

اضطراب سعر الصرف انعكس سلباً على التجار وأصحاب المهن (محمد حمود/Getty)

خطر الموت جوعاً

يخيم شبح المجاعة على سماء اليمن، ما يهدد سكانه لا سيما الأطفال، بخطر الموت جوعاً. وأول من أمس، قال ديفيد غريسلي، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، إن 20 مليون شخص (ما يعادل ثلثي سكان البلاد) يحتاجون إلى المساعدة عقب 7 سنوات من الحرب. وأضاف غريسلي أن اليمن يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم قد تتأجج إن لم يكن هناك حل، لا سيما بعدما أصبحت البلاد على بعد خطوات من حافة المجاعة.

المغرب

11,6 مليار دولار قروض مرتقبة في 2022

تتوقع الحكومة المغربية في مشروع قانون مالية العام المقبل، أن تصل موارد القروض المتوسطة والطويلة الأجل خلال 2022، إلى 11,6 مليار دولار

الرباط ـ **مصطفى قماس**

ينتظر أن يواصل المغرب الاستدانة من السوقين الداخلي والخارجي في العام المقبل، من أجل مواجهة الإنفاق في سياق متسم بصعوبة تعبئة إيرادات داخلية عبر الجباية بسبب تداعيات الأزمة الصحية. وتتوقع الحكومة الجديدة أن يصل عجز الميزانية إلى 5,9 في المائة من الناتج الداخلي الخام، أي حوالي 8 مليارات دولار. وإذا كانت الحكومة تترقب ارتفاع الإيرادات العادية المتأتية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم الجمركية، إلا أنها تتوقع ارتفاع الإنفاق خاصة بالنسبة لأجور الموظفين والترقيات والدعم، ناهيك عن نفقات خدمة فوائد الدين.

وتتوقع الحكومة في مشروع قانون مالية العام المقبل، الذي كشفت عنه مساء أول من أمس، أن تصل موارد القروض المتوسطة والطويلة الأجل برسم 2022، إلى 11,6 مليار دولار، مقابل 11,8 مليار دولار في العام الحالي. ويرتقب أن تنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الداخلي من 7,3 مليارات دولار إلى 7,24 مليارات دولار، بانخفاض بنسبة 1,23 في المائة، بينما ينتظر أن تنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي من 4,54 مليارات دولار إلى 4,43 مليارات دولار، بانخفاض بنسبة 2,44 في المائة. ويتصور الخبير في المالية العمومية محمد الرهج، أن الاستدانة من قبل الخزانة العامة للمملكة التي وصلت إلى مستوى مرتفع منذ الأزمة الصحية، تستدعي الانخراط في إصلاح ضريبي يحقق العدالة الجبائية التي نودي بها في مؤتمر الصخيرات حول الجباية قبل عامين، بما يحقق التوازن بين تدريب الرأسمال والدخل. ويؤكد أن الدولة يمكن أن تعمد على مستوى الاستدانة إلى تفعيل القرار الذي اتخذته في العام الحالي باللجوء إلى الاقتراض الوطني الذي يروم تعبئة ادخار المغاربة، كما في الثمانينيات من القرن الماضي، بهدف تمويل نفقات الاستثمار.

وكانت الدولة قد عبرت عن نيتها حث الأشخاص الذاتيين من المقيمين وغير المقيمين على الاكتتاب في سندات، وهو التوجه الذي تفرضه الصعوبات المالية الناجمة عن ارتفاع الإنفاق وصعوبة تعبئة موارد إضافية عبر الجباية مع تأخر الإصلاح على هذا المستوى.

ويرى البنك المركزي أن مديونية الخزانة التي وصلت في العام الماضي إلى 76,4 في المائة من الناتج الداخلي الخام، ستصل في العام الحالي إلى 77,3 في المائة، وتقفز في العام المقبل إلى 79,6 في المائة. وينتظر أن يبقى الدين الداخلي الذي يوجد في ذمة الخزانة مهيمناً ضمن بنية مجمل الدين، بينما سيبقى الدين الخارجي في حدود دون 20 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي. ويرتقب أن تصل المديونية الداخلية، ضمن مجموعة مديونية الخزانة في العام المقبل إلى 60,3 في المائة، بعدما وصلت في العام الماضي إلى 58,1 في المائة، مع توقع أن تبلغ 58,6 في المائة في العام الحالي، علماً أنها كانت في حدود 50,8 في المائة في 2019. ويتجلى أنه بعدما كانت المديونية الخارجية في حدود 14 في المائة في 2019، ارتفعت تحت تأثير الحاجة للتمويلات في ظل الأزمة الصحية، إلى 18,3 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي في العام الماضي، حيث تواصل ذلك الارتفاع في العام الحالي لتبلغ 18,7 في المائة و19,3 في المائة في العام المقبل. ويتجلى أن المديونية ستشكل أحد الروافد التي ستلجأ إليها الحكومة الجديدة من أجل تمويل الإنفاق العمومي، خاصة في ظل صعوبة زيادة الضغط على الفاعلين الاقتصاديين في سياق الإنعاش الاقتصادي. ويشير محافظ البنك المركزي عبد اللطيف الجواهري إلى أن اللجوء إلى الاستدانة في السياق الحالي المتسم بالتوجه نحو الإنعاش الاقتصادي، محبذ من قبل المؤسسات المالية الدولية، خاصة إذا كان ذلك سيوجه للاستثمار.

الحالجة الصحية دفعت الحكومة المغربية إلى مزيد من الاقتراض (Getty)

بروفايل

صدر، أمس، قرار بتعيين علي بن أحمد الكواري وزيراً للمالية في قطر، ضمن تعديلات وزارية أخرى. يتمتع الكواري بخبرة تمتد إلى 35 عاماً تولى خلالها العديد من المناصب الاقتصادية، وتنتظره العديد من الملفات المالية المهمة

علي بن أحمد الكواري

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

شمل التعديل الوزاري، الذي أصدره أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الثلاثاء، تعيين علي بن أحمد الكواري وزيراً للمالية. وكان الكواري يشغل منصب وزير التجارة والصناعة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2018، وعُيّن قائماً بأعمال وزير المالية إضافة لمهامه، في 6 مايو/ أيار الماضي، بعد إعفاء وزير المالية السابق علي شريف العمادي، على خلفية إصدار النائب العام القطري أمراً بالقبض عليه، وسؤاله عما أثير بالتقارير من جرائم متعلقة بالوظيفة العامة، والإضرار بالمال العام، واستغلال الوظيفة، وإساءة استعمال السلطة. ويستند وزير المالية الجديد إلى حجم كبير من الخبرات في القطاع المصرفي والمالي والإداري تمتد لأكثر من 35 عاماً. وقد شغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك قطر الوطني في شهر يوليو/ تموز عام 2013 وحتى عام 2018، وشغل قبل ذلك منصب المدير العام التنفيذي ومدير قطاع العمليات في بنك قطر الوطني. وعيّن الكواري وزيراً للتجارة والصناعة، بتاريخ 4 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2018، بعد مرور سنة على الحصار الذي فرضته 4 دول عربية على قطر، منتصف عام 2017. وحسب مراقبين، بذل الكواري جهوداً حثيثة للمواجهة نجحت في كسر الحصار اقتصادياً وتجارياً، وكُلّلت جهوده كذلك في الحفاظ على استقرار السوق وتوفير متطلبات المواطنين والمقيمين من السلع الضرورية، ليصبح حجم المخزون الاستراتيجي من السلع التموينية في قطر، آنذاك، يكفي لأكثر من عام، مع استمرار سياسات الاستيراد بذات الوتيرة دون أي تغيير. وكان يقوم بجولات دورية على المجمعات الاستهلاكية ومنافذ البيع، مشدداً على دورها في توفير احتياجات المستهلكين، وتزويد أرفف البيع الخاصة بها أولاً بأول. وراعى أن تكون السلع متوفرة بشكل دائم مهما كان حجم الإقبال عليها، مبدياً استعداد وزارة التجارة والصناعة لمعالجة أي قصور، ومواجهة أي تاجر أو محل يمتنع عن البيع أو يحاول استغلال الأزمة، بأقصى العقوبات وهي الإغلاق والغرامة التي يحددها قانون حماية المستهلك. وأشرف الوزير القطري على تنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة على المستوى الوطني، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022 ورؤية قطر الوطنية 2030. ووفق المراقبين، يحسب للكواري إصداره قراراً وزارياً سنة 2019، أحدث بموجبه قسماً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة، يتولى متابعة تنفيذ أحكام التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واقتراح التعديلات التشريعية في هذا الشأن، والتي تتصل باختصاصات الوزارة، وذلك بمراعاة التوصيات الدولية ونتائج التقييمات المتبادلة وأفضل الممارسات. وشغل الكواري رئاسة مجلس إدارة عدد من المؤسسات، من بينها «كتارا للضيافة»، وبورصة قطر، وبنك قطر للتنمية، ومصرف الريان، فضلاً عن شغله منصب رئيس المجلس الاستشاري لوكالة ترويج الاستثمار ورئيس مجلس إدارة هيئة مركز قطر للمال بالإنابة. يحمل وزير المالية الجديد درجة الماجستير في علوم نظام إدارة المعلومات من جامعة «سيتال باسيفيك»، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة واشنطن الشرقية. وساهم في توجيه النشاط التجاري والصناعي بما يتفق مع متطلبات التنمية الوطنية عبر العمل على تهيئة بيئة الأعمال والمساهمة في جذب الاستثمارات ودعم وتنمية الصادرات وتطوير بيئة الأعمال ورفدها بخدمات إلكترونية ذكية تيسّر إجراءات تأسيس الشركات في الدولة.

ويأتي ذلك، فضلاً عن تطوير قوانين تتيح الفرصة للمستثمرين الأجانب لتنفيذ مشاريع استثمارية بنسبة تملّك تصل إلى 100% في كافة القطاعات والأنشطة وذلك من خلال العمل على مشروع قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي وتعديل بعض أحكام قانون المناطق الحرة الاستثمارية.

سورية

قفزات في أسعار الخضروات بمناطق النظام

ريان محمد

تشهد أسعار الخضار ارتفاعاً ملحوظاً في مناطق سيطرة النظام، خصوصاً الطماطم والبطاطا، الأمر الذي زاد من معاناة كثير من السوريين في ظل عجزهم عن تأمين وجبة طعامهم اليومية، في حين تتذرع حكومة النظام بانتهاء بعض المواسم ونقص الأمطار. وقال موظف في دائرة حكومية، محمد البركة (58 عاماً)، لـ«العربي الجديد»: «أسعار الخضار وصلت إلى أرقام خيالية فالكيلوغرام الواحد من البطاطا وصل مؤخراً إلى 2600 ليرة سورية (الدولار = نحو 3400 ليرة)، وكذلك كيلوغرام البندورة (الطماطم) وصل إلى 1500 ليرة، ما يعني إذا أرادت عائلة سورية مكونه وسطياً من خمسة أفراد، أن تتناول بطاطا على بندورة وهي أكل شعبية معروفة في سورية، تحتاج بالحد الأدنى إلى كيلوين من البطاطا بأكثر من أربعة آلاف ليرة وكيلو بندورة، إضافة إلى القليل من الزيت والبهارات وغاز الطهي والخبز، ما يعني أنّ وجبة شعبية مثل هذه ليس بجانبها أرز أو برغل أو بعض الخضار الأخرى، تبلغ تكلفتها على العائلة نحو سبعة آلاف ليرة». وأضاف: «إذا أرادت العائلة أن تأكل وجبة واحدة في اليوم من دون أي شيء آخر فهي تحتاج في الشهر إلى أكثر من 210 آلاف ليرة في الشهر، في حين متوسط راتب الموظف في القطاع العام نحو 80 ألف ليرة سورية».

من جانبه، قال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة النظام، عمرو سالم، عبر صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك»: «صحيح أنّ أجور الشحن في العالم قد ارتفعت بشكل كبير، وأنّ أسعار عدد من المواد الغذائية قد ارتفعت، لكنّ الأقوال التي تنتشر هنا وهناك والتي تدعي أنّ هذه الارتفاعات ستؤدي إلى انقطاع المواد الغذائية ليست صحيحة على الإطلاق». وأضاف: «أما القول بأنّ فتح الاستيراد على مصراعيه سيجعل سعر البطاطا أقل من 700 ليرة وسعر زيت دوار الشمس بين 3 و4 آلاف ليرة فهو كلام خاطئ تماماً، فارتفاع أسعار البطاطا سببه انتهاء موسم بانتظار العروة القادمة (موسم القطاف المقبل) خلال أسابيع».

من جهته، قال عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق، أسامة قزيز، في تصريح لصحيفة محلية نشر أول من أمس، إن معظم أنواع الخضر عدا البطاطا انخفضت يوم الأحد الماضي، عن أسعارها المتداولة في سوق الهال بدمشق منذ ثلاثة أيام بنسب متفاوتة، معيداً السبب إلى زيادة الكميات المطروحة في سوق الهال وقلة الطلب عليها خلال هذه الفترة، مبيناً أن هذه الأسعار ليست ثابتة ومن الممكن أن تتغير في الأيام المقبلة ارتفاعاً أو انخفاضاً. وأشار إلى أنّ هناك بعض الأنواع من الخضر تتأثر بأحوال الطقس خلال الفترة المقبلة ويزداد مبيعها خلال فترة البرد مثل الزهرة والملفوف والجزر، إضافة إلى البندورة التي يزداد قطافها لدى الفلاح خوفاً عليها من الصقيع، معرباً عن اعتقاده بألا تعود أسعار الخضر للارتفاع خلال الأيام القادمة وأن تبقى أسعارها ثابتة على حالها لمدة شهر تقريباً نتيجة توافر البضائع في السوق.

ونفى أن يكون للصادرات تأثير على الأسعار، قائلاً إنّه ليس هناك أي تأثير للصادرات في أسعار الخضار حالياً في السوق ونسبتها لم تزدد خلال الفترة الحالية إذ إن حوالى 20 براداً تذهب يومياً إلى دول الخليج ومثلها تقريباً إلى العراق. وبخصوص البطاطا وبوادر انخفاض أسعارها، قال قزيز إنه دائماً خلال الفترة الحالية على مدار عشرين سنة ينتهي إنتاج عروة بداية أكتوبر/ تشرين الأول وكان يتم تغطية الحاجة من خلال الاستيراد من مصر غالباً، والعام الحالي لم يتم استيراد البطاطا وتوقفت إجازات الاستيراد، والإنتاج شبه انتهى حالياً في محافظات منتجة للبطاطا مثل ريف دمشق ودرعا والسويداء وبقي محصوراً فقط في مناطق عسال الورد والجبة ورنكوس بريف دمشق بإنتاج يومي بمعدل 100 طن لا يغطي الطلب. وأضاف: «من أجل تغطية الطلب تتم الاستعانة بالبطاطا المخزنة في البرادات في أشهر يوليو/ تموز وأغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول وهي من البطاطا المالحة ويتم تزويد سوق الهال منها بكمية تقارب 300 طن يومياً، مشيراً إلى أنّ الكميات المخزنة والمنتجة من مناطق عسال الورد والجبة ورنكوس بريف دمشق لا تغطي الطلب على البطاطا، لذا نرى أسعارها مرتفعة في السوق».

وبين أنّ إنتاج عروة «البطاطا التشرينية» يبدأ في منتصف الشهر المقبل، وهي من نوعية البطاطا المالحة ولا تستخدم للتخزين، بل للاستهلاك اليومي.

أخبار

بلدان الخليج تخفّض حيازتها للسندات الأميركية

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الخزانة الأميركية، أن دول مجلس التعاون الخليجي خفضت حيازتها لأذون وسندات الخزانة بنسبة 1,4%، على أساس شهري في أغسطس/ آب الماضي. إلا أنها لا تزال مرتفعة بنحو 7,2% على أساس سنوي وفق رصد لـ«العربي الجديد»، أمس. وبلغت استثمارات دول الخليج، في أدوات الدين الأميركية 241,6 مليار دولار في أغسطس/ آب، مقابل 244,9 مليار دولار في يوليو/ تموز، و225,4 مليار دولار في أغسطس/ آب من العام الماضي.

وتعد السعودية أكبر حائزي هذه السندات، باستثمارات بلغت 124,1 مليار دولار حتى نهاية أغسطس/ آب الماضي، مسجلة تراجعاً نسبته 3,1% على أساس شهري، إذ بلغت 128,1 مليار دولار حتى نهاية يوليو/ الماضي، وبانخفاض نسبته 4,5% على أساس سنوي، إذ سجلت في أغسطس/ آب 2020 نحو 130 مليار دولار.

الدعم الدولي للميزانية الفلسطينية «شبه متوقف»

تراجع إجمالي الدعم المالي لميزانية فلسطين العامة، خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري، بنسبة تقترب من 90% على أساس سنوي، وسط مساعي حكومة محمد اشتية لاستئنافها مجدداً قبل نهاية العام. يأتي ذلك في ظل تزايد الصعوبات المالية إن كان على مستوى الموازنة أو نفقات الأسر الآخذة في الانحدار. تظهر بيانات صدرت، أمس الثلاثاء، عن وزارة المالية الفلسطينية أنّ الدعم الدولي للميزانية العامة بلغ 101,6 مليون شيقل (31,5 مليون دولار)، بتراجع 89,6% عن الفترة المقابلة من 2020. وكان إجمالي الدعم الخارجي لميزانية فلسطين قد سجّل 969 مليون شيقل (300 مليون دولار) حتى أغسطس/ آب 2020، و1,431 مليار شيقل (444 مليون دولار) في نفس الفترة من 2019.

ومنذ النصف الأول 2020، توقف الدعم العربي لميزانية فلسطين ولم يستأنف حتى نهاية أغسطس/ آب 2021، دون أن تشير الحكومة الفلسطينية أو أي من المانحين العرب لسبب التوقف. كذلك، فإن الدعم الأميركي المتوقف منذ مارس/ آذار 2017 بأوامر من الرئيس السابق دونالد ترامب، لم يستأنف مجدداً، على الرغم من مرور قرابة 9 شهور على تولي الديمقراطيين إدارة البيت الأبيض.

قطر تطلق محكمة للاستثمار

أصدر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الثلاثاء، قانوناً لإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، على أن يُجرى تنفيذه والعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. كما أصدر أمير قطر قانون الوساطة في تسوية المنازعات المدنية والتجارية، ويعمل به بدءاً من تاريخ صدوره، ويتكون القانون من 32 مادة، ويحدد اتفاقات الوساطة التي تسري أحكامه فيها، وإجراءات الوساطة وكيفيتها، والشروط الواجب توفرها في الوسيط، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، وإجراءات وقف الدعوى في المحكمة إذا اتفقت الأطراف على تسوية النزاع عن طريق الوساطة، وإجراءات اتفاق التسوية. وكان مجلس الشورى القطري، في جلسته يوم 26 إبريل/ نيسان الماضي، وافق على مشروع قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، الذي يتكون من 35 مادة تشتمل على تشكيل محكمة الاستثمار والتجارة ودوائرها الابتدائية والاستئنافية، ويحدد اختصاصات المحكمة.

تقرير

ينتاب قادة أوروبا القلق من تداعيات ارتفاع فواتير الكهرباء والغاز، واحتمال تفجر احتجاجات شعبية تهدد الاستقرار السياسي. وينوي قادة المجموعة الاجتماع الأسبوع المقبل لمناقشة مقترحات شراء مشترك للغاز الطبيعي ودعم المخزونات والمستهلك

أوروبا قلقة من فواتير الطاقة

اجتماع لقادة القارة الأسبوع المقبل لشراء الغاز بشكل جماعي

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي فوق 1200 دولار لكل ألف متر مكعب، وارتفعت معها فواتير الوقود والتدفئة للمستهلك الأوروبي، تتزايد مخاوف الحكومات من التذمر الشعبي وتداعياته على الاستقرار السياسي في بعض دول القارة الأوروبية، خاصة تلك التي لا تملك الموارد المالية الكافية للتعامل مع أزمة ارتفاع أسعار الكهرباء والوقود وكلف التدفئة مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال.

وسط مخاوف الاضطرابات السياسية وربما حدوث أعمال شغب في شوارع المدن الكبرى، اقترحت المفوضية الأوروبية إجراءات جديدة مشتركة للتعامل مع أزمة ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والوقود والنقص الكبير الذي تعاني منه دول المجموعة. وحسب تقرير صحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن قادة المجموعة سيناقشون هذا المقترح خلال اجتماع في الأسبوع المقبل قبيل توجههم إلى قمة «التغير المناخي» في مدينة غلاسكو شمالي بريطانيا والمقرر عقدها في نوفمبر ويتناول المقترح تنفيذ صفقات شراء مشتركة لبناء المخزون الاستراتيجي من الغاز الطبيعي، وتقديم دعم مالي للأسر ذات الدخل المحدود والفقيرة التي لا تستطيع شراء احتياجاتها من الوقود والكهرباء، وخفض الضرائب على الأفراد والشركات. وستضاف هذه الإجراءات الجديدة إلى الإجراءات التي تعكف على تنفيذها دول القارة بجهود منفردة. وتتخوف أوروبا التي تعاني بشدة من النقص في الغاز الطبيعي وارتفاع أسعاره من تفاقم أزمة التدفئة والكهرباء في فترة الشتاء المقبل، خاصة بالدول الأعضاء التي تعاني من أزمات مالية. وكانت المدن الإسبانية قد شهدت مظاهرات خلال الشهور الأولى من العام الجاري. وتتخوف الحكومة الفرنسية من عودة احتجاجات «السياقات الزرقاء» إلى شوارع باريس التي أثارت موجة من الفوضى والرعب في العاصمة الفرنسية، حيث عطلت حركة المرور وحركة التسوق في صيف العام 2018 واستمرت لشهور عدة.

وحسب مؤسسة الخدمات الإعلامية الأوروبية «يورو سي تي آي في»، وهي مؤسسة إعلامية تُعنى بشؤون المفوضية الأوروبية، فإن الدول الأوروبية قامت حتى الآن بجهود منفردة للتعامل مع أزمات الغاز والوقود لتلافي تداعياتها على المستهلك وتحول عمليات التذمر الشعبي إلى احتجاجات، ولكن يبدو أن هذه الإجراءات غير كافية. في باريس وعد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في خطاب منتصف الشهر الجاري بتقديم دعم مالي للمستهلك الفرنسي. وقال إن الحكومة ستقف إلى جانب المواطن في دعم فواتير الطاقة، كما قدمت الحكومة الإيطالية دعماً لنحو 3 ملايين من مواطنيها ذوي الدخل المحدود تجاه فواتير الكهرباء، كلفها حتى الآن نحو 3,4 مليارات يورو. وفي بروكسل اقترحت الحكومة البلجيكية دعم المستهلك بنحو 760 مليون يورو في مقابل الارتفاع في فواتير الكهرباء وغاز الطبخ، بينما عمدت هولندا لخفض الضرائب على الوقود بما يوفر نحو 400 يورو للمستهلك سنوياً. وفي اليونان التي تعاني من أزمات مالية وضربت جائحة كورونا السياحة خلال العامين الجاري والماضي، تتجه الحكومة لدعم فواتير الكهرباء والوقود بنحو 500 مليون يورو. وحسب بيانات نشرتها «يورو سي تي آي في»، فإن المستهلك اليوناني من ذوي الدخل المحدود سيحصل على دعم شهري تجاه فواتير الطاقة تصل إلى 24 يورو، كما ستقدم الحكومة دفعة واحدة كبيرة تجاه فاتورة الطاقة للمستهلك الفقير. وخصصت الشركات كذلك مبلغ 326 مليون يورو لخفض فواتير الطاقة. وستحصل الشركات على هذه المبالغ من صندوق مالي لدى الحكومة اليونانية. وحول أزمة الطاقة الحالية، يرى المفوض الأوروبي لشؤون الطاقة، كادري سيمسون، أن «أزمة الطاقة الجارية حالياً هي أزمة استثنائية، وأن سوق الطاقة كانت تعمل بكفاءة خلال الـ20 عاماً الماضية، وإننا بحاجة للتأكد من أن سوق الطاقة الأوروبية ستعود لتلبية الاحتياجات كما كانت في السابق».

ويرى خبراء أن أزمة الغاز الطبيعي التي تعاني منها أوروبا تعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية، وهي تبني إجراءات الحد من التلوث البيئي في وقت لم تكن بدائل الطاقة النظيفة جاهزة. والعامل الثاني أن الشركات الأميركية التي كانت تبيع الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا وجهت شحناتها إلى آسيا التي ترتفع فيها الأسعار كثيراً عن أوروبا، وكذا إلى دول أميركا الجنوبية التي عانت من الجفاف وتناقص معدل توليد الكهرباء من الأنهار والشلالات وحجزت بعض الشحنات الأميركية. أما العامل الثالث فهو زيادة استهلاك الغاز الطبيعي بسبب تخلي دول عن استخدام توليد الكهرباء من الطاقة النووية مثل ألمانيا. وتراجعت مخزونات الغاز في أوروبا خلال العام الجاري بسبب ارتفاع الاستهلاك في العام الماضي، واستمرار تدني درجة الحرارة حتى بداية شهر مايو/أيار الماضي، وهو ما أدى إلى زيادة السحب من المخزونات، وبالتالي انخفضت مخزونات الغاز الطبيعي بأوروبا بنسبة 25% من متوسط مستوياتها في خمس سنوات، حسب بيانات شركة «وود ماكينزي» للغاز الطبيعي في تقرير الربع الأول من العام الجاري.

يذكر أن بعض الدول الأوروبية التي تعاني بشدة من ارتفاع أسعار الكهرباء والغاز مثل بولندا، اقترحت تعليق إجراءات البيئة النظيفة بدول الاتحاد الأوروبي إلى حين انفراج أزمة الغاز الحالية. وربما تطرح بولندا مثل هذا المقترح في اجتماع قادة أوروبا الذي سيعقد يومي 21 و22 من الشهر الجاري في بروكسل.

هبوط العقود الأوروبية للغاز

انخفضت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي في السوق الأوروبية الثلاثاء، وسط توقعات بأن يسود طقس معتدل الأيام المقبلة، وبعد صعود الأسعار لمستويات قياسية في مطلع الشهر الجاري. كما أشارت التوقعات إلى نشاط حركة الرياح مما يوفر زخماً لتوربينات الرياح المولدة للكهرباء في بريطانيا وألمانيا. وتراجعت عقود الغاز المتداولة في هولندا 3,7% إلى 90,49 يورو لكل ميغاواط في الساعة، وفقاً لـ «بلومبيرغ».

مظاهرات في مدريد ضد مشاريع الطاقة النظيفة (Getty)

تراجعت مخزونات الغاز في أوروبا خلال العام الجاري بسبب ارتفاع الاستهلاك

انخفاض الليرة يدعم الصادرات التركية

وسط زيادة الصادرات وتحسن السياحة، توقع أردوغان تحقيق بلاده نمواً نسبته 9 بالمئة في عام 2021

اسطنبول ـ **العربي الجديد**

على الرغم من مخاوف تداعيات تراجع سعر صرف الليرة التركية، فإن بعض خبراء الاقتصاد يرون أن هنالك فوائد تجنيها تركيا من الليرة المنخفضة على صعيد زيادة تنافسية الصادرات في الأسواق العالمية وزيادة جاذبيتها السياحية، خاصة أن تركيا باتت من الدول النشطة في مجالات التصنيع الحربي والمدني.

وتتزايد التوقعات بتسجيل الصادرات التركية للعام الجاري «رقماً قياسياً» هو الأعلى بتاريخ الجمهورية، وبتعدي قيمة الصادرات 200 مليار دولار، بعد تراجع القيمة العام الماضي إلى 169,6 مليار دولار، وإثر تسجيلها 180,5 مليار دولار عام 2019. ويعزو الاقتصادي التركي أوجان أويصال زيادة الصادرات التركية إلى تعطش الأسواق العالمية بعد عام كورونا للاستهلاك وفتح أسواق جديدة لبلاده، إذ لم تعد تعتمد فقط على الشركاء التقليديين بأوروبا، كما يرى أن تراجع سعر الليرة مقابل الدولار سبب مهم لتراجع تكاليف الإنتاج، وبالتالي، زيادة منافسة السلع التركية والصادرات.

ويشير أويصال، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن من أهداف تركيا، خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى زيادة النمو وتحسين سعر الليرة، «عودة السياحة لما خُطِّط لها باستضافة 75 مليون سائح، وجني 65 مليار دولار من القطاع في عام 2023»، مشيراً كذلك إلى «الحلم بوصول قيمة الصادرات إلى 500 مليار دولار، بالتزامن مع الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية». وحسب «الأناضول»، توقع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تحقيق بلاده نمواً اقتصادياً نسبته 9 بالمئة في عام 2021. وجاء ذلك في خطاب ألقاه، يوم الاثنين، خلال مشاركته في منتدى الأعمال التركي الأنغولي بالعاصمة لواندا التي يزورها حالياً. وأوضح أردوغان أن نسب النمو التي تحققت في الربعين الأول والثاني لعام 2021 تشير إلى إمكانية نمو اقتصاد بلاده بنسبة 9 بالمئة في العام الجاري.

وأعلن وزير التجارة التركي محمد موش أنه للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية، تتجاوز صادرات بلاده 1% من الإجمالي العالمي، مشيراً، في تغريدة على حسابه في «تويتر» أمس الثلاثاء، إلى أنّ «حجم الصادرات التركية عام 1980 كان يشكل 0,14% من الصادرات العالمية، وعام 2000 ارتفع إلى 0,43، ولكن بعد وصول المنتجات التركية إلى كافة أصقاع العالم، بلغت حصتنا 1%»، مضيفاً: «هذا النجاح لكل تركيا». وتعول تركيا هذا العام على رفع قيمة الصادرات، التي تعتبر إلى جانب السياحة أهم موارد البلاد من القطع الأجنبي، بعد فتح أسواق جديدة وبدء نفاذ الصادرات التركية إلى القارة الأفريقية التي بدأ الرئيس التركي زيارة لها أمس الثلاثاء في إطار جولة أفريقية لتعزيز التعاون الاقتصادي.

وتمكنت تركيا في 15 أكتوبر/تشرين الأول الجاري من تصدير منتجات وسلع بلغت قيمتها 1,5 مليار دولار في يوم واحد، بحسب وزير التجارة محمد موش، الذي نشر، أول من أمس، بيانات الصادرات للأعوام الماضية، والتي أظهرت أن الصادرات السنوية لتركيا كانت بقيمة 1,5 مليار دولار في 1974، في حين أن الصادرات الشهرية في عام 1990 كانت عند الرقم ذاته. ونما إجمالي قيمة الصادرات التركية إلى غالبية دول الطوق بنسبة 34,4 بالمئة على أساس سنوي، خلال الأشهر التسعة الماضية من العام الجاري، إلى 14,5 مليار دولار، لتبلغ صادرات تركيا إلى بلغاريا وإيران والعراق وجورجيا وسورية واليونان، بحسب جمعية المصدرين الأتراك، 14,5 مليار دولار خلال 9 أشهر، في حين لم يزد إجمالي الصادرات عن 10,79 مليارات دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي 2020.

وبحسب أرقام وزارة التجارة وجمعية المصدرين الأتراك وهيئة الإحصاء التركية، بلغت الصادرات التركية إلى دول العالم خلال الأشهر التسعة الأولى من 2021 نحو 161 مليار دولار، وهو قريب من رقم كامل صادرات العام الماضي البالغة 169,6 مليار دولار. وبعد شهر سبتمبر/أيلول الفائت من أكثر الأشهر تصديراً، إذ زادت الصادرات التركية خلاله بنسبة 30 بالمئة على أساس سنوي إلى 20,8 مليار دولار، مقارنة مع 18,9 مليار دولار في أغسطس/آب السابق له.

انخفاض سعر صرف الليرة يدعم تنافسية صادرات تركيا بالأسواق الخارجية

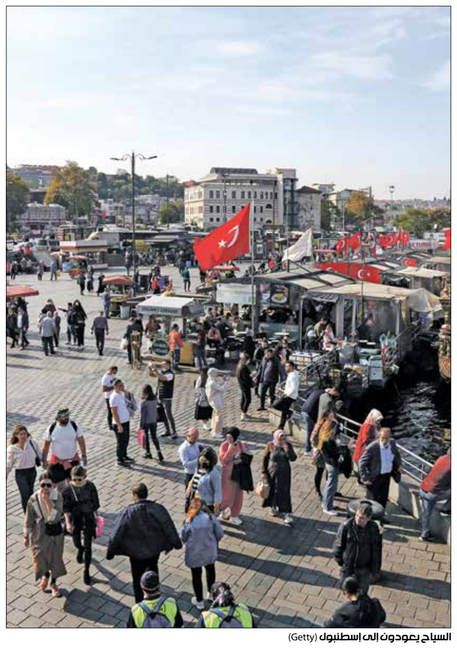

السياح يعودون إلى إسطنبول (Getty)

تحذير من أزمة نقدية

باريس ـ **العربي الجديد**

حذرت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ومقرها في باريس، من صعوبات نقدية تتراكم على مدى عقود وربما ستضرب الأسواق في المستقبل. وترى المنظمة أنّ الأزمة النقدية ربما ستكون أسوأ من التداعيات التي تزامنت مع جائحة «كورونا».

ووفقاً للسيناريو طويل الأجل، أشارت المنظمة إلى أنّ التباطؤ في الاقتصادات الناشئة الكبرى، والتغيرات الديموغرافية، وتباطؤ المكاسب الإنتاجية، قد تدفع معدل النمو الاقتصادي بين دول المنظمة الـ38 ودول مجموعة العشرين إلى مستويات منخفضة نسبتها 1,5% في 2060 بدلاً من مستوى 3% في الوقت الحالي.

وشددت المنظمة على أنّه من أجل الحفاظ على الخدمات والمزايا العامة واستقرار الديون في هذه البيئة، سوف يتعين على الحكومات زيادة الإيرادات بنحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي. وأضافت: «بعض الأزمات مثل شيخوخة السكان على سبيل المثال سوف تضغط على ميزانيات الحكومات، ومن المتوقع أن يتجاوز الضغط المالي الناجم عن هذه الاتجاهات على المدى الطويل الضغط المرتبط بخدمة الدين العام المتوارث عن أزمة كورونا».

وحذر العديد من خبراء الاقتصاد خلال العام الماضي من تداعيات التحفيز الكمي الذي يعتمد على طباعة الأوراق النقدية من دون غطاء إنتاجي لتلبية إنفاق الحكومات. وتواصل الحكومات في كلّ من أوروبا واليابان والولايات المتحدة ضخ المزيد من الأموال عبر الاستدانة المباشرة أو التحفيز المالي عبر زيادة الإنفاق. وبعدما ضخت أميركا نحو 3 تريليونات دولار في الاقتصاد تسعى حالياً إلى رفع سقف الدين العام، كما تتجه ألمانيا لزيادة الإنفاق هي الأخرى. ويستهدف الائتلاف الجديد الذي يسعى للحكم في ألمانيا إنفاق حوالي 500 مليار يورو (580 مليار دولار) على مدار العقد المقبل لمعالجة تداعيات تغير المناخ.

وحسب وكالة «بلومبيرغ» أعلن روبيرت هابك، من تحالف حزب الخُضر أنه يسعى إلى اتفاق حول حجم الاستثمار العام اللازم لجعل أكبر اقتصاد أوروبي محايداً مناخياً. وتستهدف الأحزاب التوصل إلى تفاصيل بشأن المشروع على مدار فترة تتراوح ما بين الأربعة والستة أسابيع المقبلة.

وقال هابك في مقابلة مع وكالة «بلومبيرغ»: «هناك فهم واضح بشأن تحقيق الاستفادة من أنشطة الاستثمار العام في ألمانيا وذلك عبر إطار لكبح الديون ووفقاً للإمكانيات التي تسمح بها عملية كبح الديون».

وعلى سبيل المثال، اقترح ممثل حزب الخُضر أن تقوم الحكومة بتدشين صناديق تستثمر في محطات شحن المركبات الكهربائية في المناطق الريفية. كما تتجه اليابان لدعم صناعة الشرائح بضخ بضعة مليارات في الشركات الخاصة. وبالتالي فإن تمويل الإنفاق عبر الاستدانة المباشرة، مع زيادة معدلات الإنفاق على كبار السن، ربما يشكل أزمة نقدية في المستقبل ما لم يرتفع معدل النمو الاقتصادي العالمي لمقابلة معدلات الإنفاق. ويلاحظ اقتصاديون أنّ التوسع في استخدامات العملات المشفرة عالمياً يعد واحداً من مؤشرات عدم الثقة في العملات التقليدية.

الدول الكبرى ترفع الاستدانة والإنفاق من دون زيادة الإنتاج

ارتفاع فواتير الرعاية لكبار السن بالاقتصادات الكبرى (Getty)

رؤية

محدودية الخيارات أمام الحكومة المصرية

شريف عثمان

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري ارتفاع الدين الخارجي لمصر بأكثر من ثلاثة مليارات دولار خلال الربع الأخير من السنة المالية 2020 – 2021، لتسجل بنهاية شهر يونيو / حزيران الماضي 137,85 مليار دولار، كانت أغلبها في القروض طويلة الأجل التي وصل إجماليها إلى 124,143 مليار دولار، بينما لم تسجل الديون الخارجية قصيرة الأجل سوى 13,716 مليار دولار، الأمر الذي عكس ميل البنك لتركيز قروضه في الأجل الطويل، التي تمثل حالياً 90% من إجمالي الدين الخارجي.

لا أعرف على وجه الدقة الحد الفاصل في آجال الاستحقاق الذي يفرق بين ما هو قصير الأجل وما هو طويل الأجل لدى البنك المركزي المصري، لكن الشيء المؤكد، الذي نقلته وسائل إعلام مصرية عن قاعدة بيانات البنك الدولي، يشير إلى أن مصر مطالبة بسداد أكثر من 40 مليار دولار، خلال السنة المالية الحالية، التي بدأت مطلع شهر يوليو / تموز الماضي وتنتهي بنهاية يونيو 2022، وإن كان الجزء الأكبر من هذا المبلغ يخص ودائع تم اقتراضها من السعودية والإمارات، سيتم تجديدها على الأرجح.

وبعد وصول الدين الخارجي لأكثر من 35% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، بدأت الحكومة في البحث في صور جديدة للاقتراض، إذ تم إقرار القانون الخاص بالصكوك السيادية، وتم الإعلان عن طرح سندات خضراء جديدة بعد عام واحد فقط من بيع 750 مليون دولار منها، بينما تستمر الجهود للتوصل إلى أدوات جديدة يمكن اقتراض مزيد من الدولارات من خلالها. وبالإضافة إلى اضطرارها للاقتراض من العالم الخارجي لسد عجز الحساب الجاري الآخذ في الارتفاع، بدأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة في اللجوء للاقتراض الخارجي لسد عجز الموازنة المقدر بأكثر من تريليون جنيه، تعادل وفقاً لأسعار الصرف الحالية أكثر من 64 مليار دولار.

وبررت الحكومة هذه الخطوة بأن معدلات الفائدة المطبّقة على القروض الدولارية أقل من نظيرتها المطبقة على قروض الجنيه المصري، دون الأخذ في الاعتبار احتمالات ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه، أو الصعوبات التي يمكن أن نواجهها في تجديد القروض من الأسواق الخارجية شديدة التقلب في الوقت الحالي.

لا تستطيع الحكومة المصرية حالياً، وفقاً لتصريحات وزير المالية محمد معيط، التوقف عن الاقتراض بعد تطورات الأعوام الأخيرة، فبخلاف عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، هناك التزامات كبيرة تم الاتفاق عليها، ولا يمكن الوفاء بتكلفتها إلا من خلال الاقتراض، مثل تكلفة إنشاء القطار فائق السرعة، والمونوريل، ومحطة الضبعة النووية، بالإضافة إلى تكلفة إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، رغم الادعاءات بعدم تحمل الحكومة المصرية جنيهاً واحداً منها، دون الإعلان عن الجهة التي ستتحملها. وكل ذلك بالطبع لا يشمل صفقات السلاح التي لا يتم الإعلان عن أغلبها من الجانب المصري.

لا تبدو مصر عازمة على الحد من - أو حتى تقليص - عجز الميزان التجاري، خاصة مع الإبقاء على سعر الدولار المنخفض مقابل الجنيه خلال العامين الأخيرين، والذي لا يعكس بأي حال الفجوة بين المعروض والمطلوب من العملة الأجنبية كنتيجة لعجز سنوي يقدر بما لا يقل عن خمسة عشر مليار دولار في الحساب الجاري.

ويمثل سعر الدولار المنخفض دعماً كبيراً للمستوردين، وتخفيضاً واضحاً في تكلفة الاستيراد، يستفيد بهما المستورد فقط، بينما يتعرض المُصَنِّع المصري لمنافسة غير شريفة، تفرضها عليه اعتبارات قصيرة الأجل محدودة الرؤية.

وبخلاف الميزان التجاري المؤجل النظر في مشكلته في الوقت الحالي، لا يبدو أن قناة السويس، بتفريعتها الجديدة، أو الاستثمار الأجنبي المباشر المتعثر منذ سنوات، قادرة على إحداث التغيير المطلوب في الحساب الجاري المصري. ورغم ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج لأكثر من 30 مليار دولار في العام الأخير، ظهر مؤخراً اتجاه معاكس لهذا المصدر من العملة الأجنبية، حيث قدر الرئيس المصري عدد المهاجرين الموجودين في مصر حالياً بنحو 6 ملايين مهاجر، لو افترضنا أن كل أسرة مكونة من أربعة أفراد منهم تُحَول لأهلها ألف دولار كل شهر، لاقتطعت الحصيلة الإجمالية ما يقرب من 18 مليار دولار من تحويلات المصريين لبلدهم، الأمر الذي يزيد من معاناة الحساب الجاري المصري، رغم تقديرنا لمساهمة أشقائنا المهاجرين في زيادة الناتج القومي في البلاد، بل وإحداث طفرات في جودة المنتجات والخدمات التي تخصصوا في تقديمها.

لم يتبق إذاً سوى السياحة! وهي ليست فكرة عبقرية لا ترد على بال أحد، حيث يفترض أن تكون بما لدينا من موارد طبيعية على رأس أولويات العاملين على تصحيح الخلل في الحساب الجاري وحماية احتياطيات النقد الأجنبي والحفاظ على قيمة الجنيه. فهل يعقل أن يكون عدد السائحين، في بلد يطل جانبه الشرقي على البحر الأحمر والشمالي على البحر المتوسط، بإجمالي يقترب من 3500 كيلومتر من الشواطئ الرائعة، وأكثر من عشر بحيرات طبيعية، وأكثر من ألف كيلومتر يجري فيها النيل العظيم في مشاهد رائعة الجمال في صعيدها، بما فيه من آثار تتجاوز ثلث آثار العالم في واحدة من أقدم ثلاث حضارات عرفها البشر، ومسار هروب العائلة المقدسة، ومسار خروج اليهود، ومئات المتاحف، أقل من خُمس عدد السائحين في تايلاند، أو نصف عدد الزائرين لدول الإمارات العربية المتحدة؟

الأمر لا يتعلق بالتأكيد بالحملات السياحية الموجهة وحدها، وإنما يتطلب إعداد بنية تحتية بدقة وعناية، من أول ما يراه السائح في المطار، من مكاتب جوازات السفر الخالية من ضباطها وطوابير الانتظار الطويلة، إلى كل ما يقابله في رحلته من خدمات ومواطنين في الشوارع والفنادق والمقاصد السياحية، ومروراً بالبيئة القانونية والتشريعية التي تحمي حياة وحقوق الزائرين، كما أصحاب البلد. فهل يعيد القائمون على الأمر في البلاد النظر في كيفية تحسين الأحوال، كلّ الأحوال، حتى نتمكن من تنمية مواردنا من السياحة، لحماية اقتصاد البلاد من الانهيار؟